I. مراحل الانتقال من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد النقدي

تطورت النقود من خلال تطور الحياة البشرية وتطور العلاقات الاقتصادية، ففي المجتمعات البدائية كان الانتاج موجها للاستهلاك الذاتي وهنا لم يكن الأفراد في حاجة إلى النقد، ولكن بعد ظهور مفهوم التخصص ووجود فائض في المنتجات برزت الحاجة وسيط للمبادلة لتسهيل المعاملات. ويمكن تقسيم مراحل التبادل في المجتمعات وكيفية انتقال من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد النقدي من خلال المراحل التالية:

1.1 اقتصاد اللامبادلة (مرحلة الاكتفاء الذاتي)

كان النشاط الاقتصادي في المجتمعات البدائية يتم بغرض الاستهلاك الذاتي، فالأفراد كانوا ينتجون ما يحتاجون إليه (معيشة الكفاف أو الحياة التشاركية)، حيث كانت تشبع حاجات الأفراد على نحو مباشر ولم تكن في حاجة لاستخدام النقود نظرا لأنها كانت مجتمعات منغلقة.

2.1 اقتصاد المبادلة (نظام المقايضة Barter System)

بمرور الوقت اكتفى الفرد بممارسة نشاط انتاجي واحد تاركا لغيره باقي الأنشطة الانتاجية فعرف الانسان التخصص وتقسيم العمل، وبالمقابل نمت حاجات الأفراد والتي لا يمكنهم اشباعها بأنفسهم بل من خلال الحصول عليها من الغير، وقد اقتضى ذلك وجود نظام معين للتبادل بحيث يستطيع كل فرد أن يبادل مباشرة ما يفيض عن حاجته من السلع بالسلع الأخرى التي يحتاج إليها، ومن هنا ظهر السوق وظهر ما يسمى "بالمقايضة".

وتعرف المقايضة على أنها "عملية تبادل سلع مقابل سلع أخرى يكون الفرد بحاجة إليها أو خدمات مقابل خدمات أخرى أو أي توليفة من سلع وخدمات لا تدخل فيها أداة وسيطة موحدة بالمفهوم المتعارف عليه الآن وهو النقود" .

ولكن ظهرت عدة مشاكل صاحبت نظام المقايضة وكانت تحد من عملية التبادل، ومن بين تلك العيوب نجد:

- عدم التوافق المزدوج للرغبات .
- صعوبة تجزئة السلع (عدم قابلية بعض السلع للتجزئة).
- عدم وجود مقياس موحد للتبادل.
- عدم توافر أداة صالحة لاختزان القيم.

3.1 اقتصاد التبادل النقدي (الاقتصاد النقدي)

بدأت فكرة النقود باستخدام بعض السلع لتقوم مقام النقود بشرط أن يتوفر لها صفة القبول العام، حيث تم الاتفاق على اختيار سلعة واحدة كمرجع للقياس وتُبادل على أساسها السلع، وعندما اكتشفت المعادن بدءا باستخدام الحديد والبرونز والفضة والذهب. ونجم عن التطورات المتلاحقة التي شهدتها النقود عدة أنواع .

II. ماهية النقود

1.2 تعريف النقود

تعرف النقود على أنها " أي شيء يؤدي وظيفة النقود ويحظى بالقبول العام".

2.2 أنواع النقود

نظرا للتطور التاريخي للنقود فقد ظهرت مجموعة من الأنواع يمكن ذكرها كما يلي:

- **النقود السلعية:** بمقضى نظام النقود السلعية يمكن تبادل سلعتين بوجود سلعة أخرى كوسيط للتبادل يتم من خلالها قياس القيم وتسهيل البيع والشراء. وقد تحددت السلعة المعيارية حسب طبيعة المجتمعات والنمط الإنتاجى السائد فيها، فمثلا استخدم الاغريق الماشية كنقود، بينما استخدم الهنود الحمر التبغ، والصينيون السكاكين، والمصريون القمح. ومعنى هذا أن تلك السلع التى كانت تستخدم نقدا كانت لها قيمة فى التبادل مبنية على سبب آخر غير كونها وسيط للتبادل ولكن كونها شيئا نافعا فى الجماعة كلها.
- **النقود المعدنية:** أدت الصعوبات التي تواجه المعاملات بالنقود السلعية إلى إنتقال المجتمعات إلى مرحلة النقود المعدنية، وهي في الأصل سلعا نقدية في شكل معدني، فدخلت النقود السلعية عصرا جديدا بعد اكتشاف المعادن، فقد استخدم الإنسان البرونز كأول معدن يتم منه صك النقود ثم النحاس ثم الفضة والذهب والحديد والزنك والقصدير. وقد تلى هذه المرحلة اتباع صك القطع النقدية من الذهب والفضة بوزن وعيار معينين، بحيث أن قيمتها كمعدن تكون مساوية تماما لقيمتها كسلعة. و اتخذت النقود المعدنية شكلين هما: النقود المعدنية الكاملة والنقود المعدنية المساعدة.
- **النقود الورقية:** هي عبارة عن وثائق متداولة تصدر لحاملها، وتمثل دينا معينا في ذمة السلطات النقدية التي أصدرتها، وعادة تصدرها البنوك المركزية أو أي سلطة نقدية أخرى مسؤولة في البلد الذي تتداول فيه.

و يمكن تقسيم النقود الورقية إلى نوعين:

– **النقود الورقية النائبة:** وهي عبارة عن شهادات أو صكوك ورقية تمثل كمية من الذهب أو الفضة المودعة في البنك على شكل نقود أو سبائك، وتنوب عنها في التداول بحيث تمثل قيمتها تمثيلا كاملا.

– **النقود الورقية الالزامية (غير قابلة للتحويل):** هي تلك النقود الورقية غير قابلة للصرف بالمعدن النفيس، وهي نوعان ورقية حكومية ومصرفية.

- **نقود الودائع (مصرفية – ائتمانية):** تسمى أيضا بالنقود الدفترية أو الكتابية، تتكون من الأرصدة الدائمة لحسابات الأفراد أو الحسابات الجارية أو الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية، فهي عبارة عن ديون في ذمة البنك قابلة للدفع عند الطلب ويمكن تحويلها من فرد لآخر بواسطة الشيكات، وعليه فإن النقود المصرفية هي مجرد قيود تكتب بحسابات المصارف والأداة التى يأمر المودع بواسطتها المصرف بتحويل مبلغ محدد من حسابه إلى حساب شخص آخر يسمى الشيك، وهو فى حد ذاته ليس نقودا ولا حتى بديل عن النقود، بل هو مجرد أداة يتم بواسطتها تداول النقود المصرفية ، أما ما يعتبر نقودا بالفعل فهو الوديعة المصرفية أو هو القيد الدفترى الذى يتم بواسطته التمويل.
- **النقود الالكترونية:** و يمكن تعريفها بأنها "قيمة نقدية تتخذ شكل وحدات ائتمانية مخزونة على شكل إلكتروني أو أداة الكترونية يمتلكها المستخدم، وقد تتخذ شكل البطاقات الالكترونية الممغنطة بأنواعها".

ويمكن القول بأن هذه النقود تعد نوعا من أنواع النقود النائبة، بمعنى أنها تنوب عن النقود الحقيقية في القيام بوظيفة النقود كوسيط للتبادل ولكنها أخذت شعبية واسعة في إبرام الذمة وتسوية المدفوعات الأمر الذي ارتقى بها إلى مرتبه النقود.

III. وظائف النقود

يمكن التمييز بين مجموعتين من الوظائف التى تلعبها النقود، فالمجموعة الأولى هى ما يعرف بالوظائف الفنية الحيادية، أما المجموعة الثانية فهى تلك الوظائف الحركية ذات الطبيعة.

1.3 الوظائف الفنية الحيادية للنقود

وتنحصر هذه الوظائف أساسا فى وظيفتين أصليتين هما النقود كمقياس للقيمة وكوسيلة للمبادلات، ومن هاتين الوظيفتين الأصليتين تشتق وظيفتان هما النقود كمقياس للمدفوعات المؤجلة وكمستودع للقيمة.

أ. **النقود وسيلة للتبادل**: تعتبر من الوظائف الأساسية للنقود، فهذه الأخيرة تستخدم كوسيلة لتسهيل عمليتي البيع والشراء للسلع والخدمات. فالنقود تتوسط بين عمليتي البيع والشراء (بيع –نقود –شراء).

ب. **النقود مقياس للقيمة:** تشكل النقود الوسيلة التي بواسطتها يتم التعبير عن قيمة كل سلعة على أساس مرجعية (أو قاعدة) موحدة لتسهيل المقارنة بين مختف السلع، وبالتالي السماح باجراء التداول. فالنقود تعتبر وحدة سعرية يتم بها تسعير السلع والخدمات.

ج. **النقود كمخزن للقيمة**: فمن وظيفة النقود كوسيط للمبادلة اشتقت وظيفة أخرى وهي مستودع للقيمة، إذ تقوم النقود بخزن القوة الشرائية، أي تأجيل انفاق النقود واستبدالها بالسلع والخدمات في وقت لاحق.

د. **النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة**: هي وظيفة ثانوية تعمل على معالجة المبادلات التجارية الآجلة الثمن. وعليه تعد النقود قوة شرائية تلقى القبول العام في إبراء الذمة وتسديد الالتزامات الناشئة عن الاقتراض أو المعاملات كاقتناء السلع والخدمات وتسديد الفواتير وغيرها...

2.3 الوظائف الحركية ذات الطبيعة العامة

وتتمثل في الوظائف التالية:

أ. **النقود كعامل من عوامل الانتاج**: فنقود عامل محدد للاستهلاك إذ تمكن حاملها من الحصول على مختلف الحاجات وكذا تحصيل مداخيله، كما تعتبر النقود عامل من عوامل الانتاج ممثل في رأس المال.

ب. **النقود كأداة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي**: تمارس النقود تأثيرا على حركة الاستثمار والإنتاج والدخل والاستخدام والأسعار، وبالتالي فإن لها دور في توجيه المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ج. **النقود أداة من أدوات السياسة النقدية**: تستخدم السلطات النقدية كمية النقود الموجودة في التداول لعلاج العديد من الأزمات الاقتصادية وتحقيق مستوى معين من التوازن الإقتصادي، ففي ففترات الكساد والركود تزيد الدولة من عرض النقود بصورة وقتية لحدوث نوع من الانتعاش لحين عودة التوازن النسبي من جديد، أما في فترات التضخم تخفض الدولة من المعروض النقدي النقود الموجود في المجتمع لامتصاص الزيادة في الأسعار.

د. **النقود وتخصيص الموارد الاقتصادية:** ويقصد هنا بتخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة بالنسبة للدولة والمشروعات فكما يحدد الإنفاق النقدي كمية الإنتاج أي السلع والخدمات المنتجة ، فهو يحدد كذلك كيف يتم توظيف واستثمار النقود. فالدخل النقدي، سواء للأفراد أو المشروعات أو للدولة يوزع بصور مختلفة . فقد يوجه بأكمله للاستهلاك أو يوجه جزء منه للاستهلاك والآخر للادخار. وما يخصص للادخار قد يوجه إلى التوظيف أو الاستثمار.

هـ. **النقود كأداة لإعادة توزيع الدخل:** تعمل النقود من خلال التغير الحاصل في قيمتها (تغير القوة الشرائية)، أي كمية السلع والخدمات التي يمكن أن تحصل عليها مقابل وحدة النقد. ويتوقف ذلك على مستوى الأسعار للسلع والخدمات في السوق فإن التقلبات في القوة الشرائية لا تؤثر على جميع الطبقات الاجتماعية بنفس الوتيرة. ففي حالة ارتفاع الأسعار فان أصحاب الدخل المحدود وأصحاب الأجور والرواتب والدائنين والمدخرين كون المبالغ التي يحصلون عليها ستنخفض قوتها الشرائية مما يعني انخفاض في دخولهم الحقيقية وسيحصل العكس في حالة انخفاض المستوى العام للأسعار.

و. **النقود كأداة للهيمنة الاقتصادية:** تعبر النقود قوة تمنح حائزيها قدرة فرض رغباتهم على بقية الوحدات الاقتصادية على المستوى المحلي وعلى اقتصاديات الدول على المستوى الدولي . كسيطرة البنوك على عمليات الإقراض وبالتالي السيطرة على النشاطات الاقتصادية من خلال توجيه النقود نحو النشاط الاقتصادي التي ترغب في تقويته، كما ساعدت على تركز الهيمنة الاحتكارية للمشاريع الكبرى والاندماج .

IV. خصائص وسمات النقود

استطاعت النقود كأداة للتبادل ومقياس للقيم أن تقلل من عدد وحجم المخاطر التي كان يتعرض لها الأفراد في نظام المقايضة، إلى جانب قيامها بوظائف المبادلة ولكن على درجة أكبر من الكفاءة، ولكي تتمكن النقود من القيام بوظائفها الاقتصادية والحفاظ على ثقة الجماهير وجب أن تتميز بعدة خصائص أو سمات هي:

- أن تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع الذي تستخدم فيه، أي يكون لها صفة العمومية؛
- أن تكون قابلة للدوام، أي أن تكون قابلة للبقاء بصورة نسبية دون أن تتلف نتيجة لتداولها من يد إلى أخرى أو لمجرد مرور الوقت عليها؛
- أن تكون نادرة فالندرة عنصر أساسي لفرض الاحترام، والتناسب مع حجم المعاملات والمحافظة على القيمة؛
- أن تكون وحداتها متماثلة تماما، أي تشابه كل وحدة تماما الوحدات الأخرى المساوية لها في القيمة حتى لا يعطي المتعاملون لبعض وحدات النقود قيمة مختلفة عن الوحدات الأخرى؛
- **سهولة الاحتفاظ بها ؛**
- **سهولة حملها ونقلها ؛**